الصباح

رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين

www.alsabaah.iq

ch.editor@alsabaah.iq

ملحق خاص 16 صفحة

الخميس 18 نيسان 2024 العدد 5913 Thu. 18. Apr. 2024 Issue No. 5913

ملحق خاص عن زيارة رئيس الوزراء
محمد شياع السوداني الى أميركا

بغداد - واشنطن.. شراكة مستدامة

رأت فيها فصلاً جديداً مغايراً في العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة

زيارة السوداني الى واشنطن في تحليلات مراكز الرأي

بغداد: محمد الأنصاري

قبيل وأثناء زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى واشنطن، ورغم الأحداث الكبيرة في المنطقة والعالم، إلا أنَّ مراكز الرأي والتحليل الغربيَّة والعربيَّة خصصت مساحات واسعة لتحليل وقراءة مفردات ونتائج هذه الزيارة، وخلصت أغلب تحليلات الرأي إلى أنها تؤسس لفصلٍ جديدٍ للعلاقات العراقيَّة الأميركيَّة، مغايرٍ ومختلفٍ ربما عمَّا طبع تلك العلاقات من التباسٍ وتوترٍ وتقلّبٍ طيلة العقود الماضية.

في تحليلٍ نشره "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" المعتمد لدى صنّاع القرار الأميركي، كتبت "دانا سترول وبلال وهاب" تقريراً قبيل الزيارة بعنوان بصيغة التساؤل: "ما الذي يحتاجه بايدن والسوداني لبدء الفصل التالي من العلاقات الأميركيَّة العراقيَّة؟".

ورأى التقرير، أنه "عندما يقوم محمد شياع السوداني بزيارته الأولى إلى واشنطن كرئيس وزراء العراق، ستكون الرهانات كبيرة بالنسبة له وللرئيس بايدن على حد سواء. فالسوداني يسعى إلى ضمان استمرار الدعم الأميركي لتنمية العراق ونموه الاقتصادي".

وأضاف، "تتوافق أهداف السوداني بشكلٍ جيدٍ مع أهداف إدارة بايدن، التي سعت إلى الابتعاد عن النظر إلى العراق من خلال عدسة (أخرى) ونحو هيكليَّة سياسيَّة (360 درجة) تضفي الطابع المؤسسي على الجوانب غير العسكريَّة مثل التجارة والتعليم والطاقة والمناخ".

وبشأن الأولويَّة القصوى لبغداد وواشنطن، يضيف التقرير: "تكمن الرهانات الكبرى في كيفيَّة تعامل بايدن والسوداني مع المرحلة المقبلة من الوجود العسكري الأميركي في العراق، فقد أقرت الحكومتان (اللجنة العسكريَّة العليا) التي هي هيئة للإشراف على الانتقال من محاربة تنظيم (داعش) إلى بناء شراكة دفاعيَّة طويلة الأمد، وتعتقد بغداد أنها قادرة على إدارة أي تهديد متبقٍ من تنظيم (داعش) بشكل مستقل، ولم تعد ترغب في استضافة (التحالف الدولي) الذي تمَّ تشكيله لهزيمة التنظيم قبل عقد من الزمن"، وتابع: "لذلك يجب على بايدن والسوداني، بصفتهما القائدين الأعلى لجيشيهما، تجنب الخطوات التي تمنح تنظيم (داعش) المجال لإعادة تشكيله في العراق. ويعني ذلك ضمان حصول قوات الأمن العراقيَّة على القدرات اللازمة قبل انسحاب قوات التحالف وتوليها زمام المبادرة في مجال الأمن الداخلي".

ويضيف تقرير المعهد: أنه "بصفته مسؤولاً سابقاً في البلديات والمحافظات، يركز السوداني على الشؤون المحليَّة ولا سيما على مبادرات الخدمات العامة وخلق فرص العمل، وستشمل زيارته الناجحة جذب الشركات الأميركيَّة إلى قطاعي البنية التحتيَّة والخدمات في العراق مع ضمان استمرار الدعم الأميركي للإصلاحات المصرفيَّة والكهرباء".

أما موقع قناة "الجزيرة" القطريَّة فنشر تقريراً بعنوان "هل تفتح زيارة السوداني لواشنطن صفحة جديدة بين العراق وأميركا؟".

ويقول التقرير: إنه "في ظل التوترات الإقليميَّة والدوليَّة، يرى محللون ومراقبون أنَّ زيارة رئيس الحكومة العراقيَّة محمد شياع السوداني إلى واشنطن تدشن مرحلة جديدة في العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة".

وينقل تقرير "الجزيرة" عن المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح، إنَّ العراق يرتبط مع الولايات المتحدة بروابط وأسس متماسكة خطّت مبادئها اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي الموقعة بين البلدين عام ٢٠٠٨ والمصادق عليها من مجلس النواب العراقي.

> ***تشمل زيارة السوداني الناجحة جذب الشركات الأميركيَّة إلى قطاعي البنية التحتيَّة والخدمات في العراق مع ضمان استمرار الدعم الأميركي للإصلاحات المصرفيَّة والكهرباء***

وذكر صالح، أن الاهتمام سينصبّ على توفير مناخ من الفرص الواعدة التي تستطيع الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بموجبها المساهمة في مشاريع التنمية الستراتيجيَّة الكبرى في العراق سواء في طريق التنمية أو غيره، ولا سيما في حقلي الطاقة المتجددة والغاز والتكنولوجيا الرقميَّة ومشاريع اتحاديَّة أساسيَّة في مجالات النقل والاتصالات والزراعة والاستثمار في الموارد الطبيعيَّة ومفاصل مهمة من الصناعة التحويليَّة.

وأوضح، أن ما نراه اليوم من "تطورات إيجابيَّة" في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة "ستطوي صفحة الماضي لتفتح صفحة أساسها العلاقات الاقتصاديَّة المباشرة وفرص الاستثمار المنتج وبأولويَّة أولى تسبق الأولويات الأخرى بما في ذلك التأسيس لعلاقات مصرفيَّة رصينة بين البلدين تساعد على النماء والازدهار، وعلى أن تسهم السياسة الإصلاحيَّة المصرفيَّة القائمة اليوم في بلادنا بإضافة عنصر من عناصر القوة في العلاقات التمويليَّة بين البلدين الصديقين.

من ناحيته، قال المحلل الأمني علي البيدر، إن الزيارة مهمة لحكومة العراق والعراقيين خاصة مع وجود مؤشرات من الولايات المتحدة باتجاه رغبة في خلق شراكة حقيقيَّة مع العراق.

وأوضح البيدر لـ"الجزيرة"، أن الزيارة من الممكن أن تخلق شراكة جديدة في مجالات أخرى غير الأمن، "ونتحدث عن الثقافة والتعليم والطاقة والاقتصاد، وأن تنتقل العلاقة من الأمنيَّة والعسكريَّة إلى علاقة تنمويَّة استثماريَّة خصوصا أن الوفد الذي ذهب إلى واشنطن لا يتضمن أي مسؤول أمني في حكومة السوداني، في حين تحضر شخصيات مهمة حضورها يتعلق بالثقافة وبالاقتصاد والطاقة، ويحتاجها العراق، وهذا الأمر مؤشر على أن العراق تجاوز عقبة الأمن" على حد تقديره.

وعلى المستوى الداخلي، يرى المحلل أن الزيارة ستخلق بيئة مناسبة للحوار والتفاهم وتوحيد القرار الداخلي وسيجري استثمارها سياسياً من قبل الحكومة.

إلى ذلك، نقل موقع قناة "الحرة"، عن مسؤولة كبيرة في الخارجيَّة الأميركيَّة، تأكيدها أنه "ستكون خلال زيارة السوداني مناقشات بشأن العلاقة الدفاعيَّة والأمنيَّة الأميركيَّة كجزء من المناقشات".

وأكدت المسؤولة الأميركيَّة، أن المحادثات العراقيَّة الأميركيَّة ستركز على التبادل التعليمي والطاقة والمياه، والاستثمار التجاري للشركات الأميركيَّة في العراق والإصلاحات المصرفيَّة، كما ستتناول أيضاً التعاون لتطوير فرص الأعمال والاستثمار، وزيادة الشفافيَّة التجاريَّة والماليَّة، وتعزيز المشاريع التي ستعمل على تحسين الخدمات المقدمة للشعب العراقي.

الصباح
هيأة التحرير

مدير التحرير
نزار عبد الستار

سكرتير التحرير
وسام عبد الواحد

رئيس القسم الفني
مصطفى الربيعي

التصميم
خالد خضير

الاعلانات:
ads@alsabaah.iq
موبايل:
07809174852

العلاقات العامة
موبايل: 07809174853
pr@alsabaah.iq
info@alsabaah.iq

التوزيع والاشتراكات:
موبايل: 07809210536
dist.imn@alsabaah.iq

مطابع شبكة الإعلام العراقي IMN PRESS

آفاقٌ مفتوحة للتنمية ودورٌ جديدٌ للقطاع الخاص

نحو علاقة اقتصاديَّة ثنائيَّة فاعلة بين بغداد وواشنطن

بغداد: هدى العزاوي

صناعة القرار من داخل المنظومة الحكوميَّة بحاجة إلى فاعل حقيقي يضع النقاط على الحروف ولا يجامل أو يداهن في القضايا الحساسة والمصيريَّة، وهذا ما أقدم عليه السوداني

في مطلع شهر شباط الماضي، كشفت السفيرة الأميركيَّة لدى العراق، آلينيا رومانسكي، عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة لأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين، مبينة أنَّ صادرات العراق إلى الولايات المتحدة ارتفعت إلى أكثر من 110 ٪ وزادت وارداته أكثر من 150 ٪، ورغم ذلك، فإنَّ خبراء ومراقبين للشؤون الاقتصاديَّة والماليَّة يطمحون أنْ تؤدي زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والوفد الاقتصادي الرفيع الذي يرافقه إلى واشنطن إلى فتح آفاقٍ جديدة في الشراكة الاقتصاديَّة بين البلدين.

ويقول رئيس مؤسسة "أصول" للتطوير الاقتصادي والتنمية المستدامة، خالد الجابري، في حديث لـ"الصباح": إنَّ "زيارة رئيس مجلس الوزراء إلى الولايات المتحدة تعدُّ حدثاً مهمَّاً، وتظهر أهميَّة العلاقات الثنائيَّة بين البلدين، لا سيما في ما يتعلق بالجوانب الاقتصاديَّة، فقد أعلنت الأهداف المتوقع تحقيقها من هذه الزيارة، والتي تعدُّ بالغة الأهميَّة للنمو الاقتصادي في العراق".

وأضاف، "يتمثل أحد الأهداف الرئيسة في فتح الباب أمام القطاع الخاص لتأسيس شراكات جديدة، وخاصة الشراكات طويلة الأمد، ما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة"، وتابع "كما تسعى الزيارة إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجالات التكنولوجيا والطاقة، حيث تتمتع الولايات المتحدة بخبرة واسعة في هذه المجالات، ويحتاج العراق إلى هذه الخبرة لتحقيق خططه الاقتصاديَّة وتقليص معدلات البطالة".

وينبّه الجابري، إلى أنه "من الناحية الأخرى، فإنَّ الحضور المصاحب للوفد العراقي لشركة الحبوب يبرز أهميَّة القطاع الزراعي في البلدين، فالولايات المتحدة تعدُّ من أكبر منتجي الحبوب في العالم، ولديها خبرة واسعة في تطوير هذا القطاع الحيوي، ويعكس هذا الاهتمام مدى حرص البلدين على تعزيز الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي، لا سيما أنَّ العراق اليوم يحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الرئيسيَّة".

وأكد، أنه "لا يخفى دور الولايات المتحدة كلاعبٍ أساسي في صناعة الغاز الطبيعي على الصعيدين المحلي والدولي، ومن المتوقع أنْ تسهمَ الشراكة بين العراق والولايات المتحدة في استثمار موارد الغاز الطبيعي في العراق بشكل أكبر، ما سيسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصاديَّة وتوفير فرص عمل جديدة في البلاد".

ويختم الجابري بالقول: "يعدُّ تفعيل اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي التي وقَّعها العراق مع الولايات المتحدة الأميركيَّة عام ٢٠٠٨ وصوّت عليها مجلس النواب العراقي - وخصوصاً الجانب الاقتصادي - خطوة غير مسبوقة ومن شأنها أنْ تدفعَ بعجلة الاقتصاد إلى الأمام وتساعد في تطوير المشاريع التي تنعكس بأثر إيجابي على خدمات المواطنين والتي تهدف الحكومة تقديمها بأعلى مستوى".

من جانبه، قال رئيس "المركز الإقليمي للدراسات" علي الصاحب، في حديث لـ"الصباح": إن "زيارة السوداني تأتي في وقت تشهد منطقة الشرق الأوسط تداعيات كبيرة وكثيرة، لعب العراق فيها دور الوسيط في تهدئة الأوضاع الأمنيَّة وحتى السياسيَّة في مختلف الاتجاهات".

وأضاف، "ولكن رغم ذلك؛ فالعراق يعاني من أزمة اقتصاديَّة سببها السياسة التي تتبعها واشنطن في الورقة النقديَّة من خلال التحفظ على عائدات النفط من قبل الخزانة والفيدرالي الأميركي، وقرارات العقوبات على أكثر من ١٤ مصرفاً متهماً بتهريب الدولار، ما ولّد انعكاسة سلبيَّة على قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وحركة الأسواق المحليَّة وغيرها، لذلك كان الملف الاقتصادي من أهم ما تحدث به السوداني خلال لقائه بايدن والإدارة الأميركيَّة وبعض المسؤولين في الخزانة الأميركيَّة".

وتابع: أن "هذه التحركات تعدُّ نجاحاً يحسب للسوداني، وأيضاً فإنَّ ملف الطاقة والاستثمار نستطيع أنْ نضعه ضمن الملف الاقتصادي الذي سيعود بالمنفعة على العراق والعراقيين".

ويرى الصاحب، أن "النجاح السياسي يتمثل بدور العراق في تهدئة الأوضاع المضطربة خاصة بعد الرد الإيراني على الكيان الصهيوني واتصالاته مع بعض الدول العربيَّة والإقليميَّة"، خاتماً بالقول: إن "صناعة القرار من داخل المنظومة الحكوميَّة بحاجة إلى فاعلٍ حقيقي يضع النقاط على الحروف ولا يجامل أو يداهن في القضايا الحساسة والمصيريَّة، وهذا ما أقدم عليه السوداني".

دعت إلى مواصلة جهود الإصلاح المالي

اللجنة التنسيقيَّة العليا: دور العراق حيويٌ في أمن المنطقة وازدهارها

أثنت اللجنة التنسيقية العليا بين العراق والولايات المتحدة، على أهمية الشراكة الثنائية ودور العراق الحيوي في أمن المنطقة وازدهارها، مشددة على ضرورة الالتزام بمواصلة جهود الإصلاح المالي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، في بيان إن "وفد جمهورية العراق، الذي يقوده نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط محمد تميم، ووفد حكومة الولايات المتحدة، بقيادة وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن، ترأس اجتماع اللجنة التنسيقية العليا (HCC) أمس الاثنين، وفقًا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة لعام 2008".

وأكد الجانبان وفقاً للبيان "أهمية الشراكة الثنائية ودور العراق الحيوي في أمن المنطقة وازدهارها، معربين عن رغبتها "في توسيع عمق ونطاق العلاقة بين البلدين، بما في ذلك في مجالات استقلالية الطاقة، والإصلاح المالي، وتقديم الخدمات للشعب العراقي، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز العلاقات التعليمية والثقافية، كما شارك ممثلون عن حكومة إقليم كردستان العراق في الاجتماع".

وأضاف البيان أن "الوفدين العراقي الأمريكي عبرا عن رأي مشترك بأنّ العراق يمتلك القدرة على استغلال موارده الهائلة من الغاز الطبيعي، والاستثمار في بنية تحتية جديدة للطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بحلول عام 2030".

وأثنت الولايات المتحدة "على العراق للتقدم الذي أحرزه في مجال تقليل انبعاثات الغاز والعمل على تسويق الغاز المصاحب، وتعد إمكانات الغاز الكبيرة في إقليم كردستان العراق عنصرًا رئيسًا بأمن الطاقة في العراق، كما هو الحال مع زيادة استثمارات القطاع الخاص والسماح للعراق بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرة الرائدة للقطاع الخاص الأمريكي".

وللسماح للعراق بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرة الرائدة للقطاع الخاص الأمريكي، وأوضح البيان أن "العراق والولايات المتحدة أعلنا عن توقيع مذكرات تفاهم جديدة لمعالجة الغاز المحترق وتحويله إلى كهرباء قابلة للاستخدام للشعب العراقي، كما أكد الجانبان أهمية استئناف صادرات النفط عبر خط الأنابيب العراقي التركي".

وأشادت الولايات المتحدة "بالعراق لجهوده الكبيرة في زيادة التواصل الإقليمي، لاسيما في ما يتعلق بالربط الكهربائي مع الأردن والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبعد سنوات من العمل لبناء ترابطه مع الأردن، بدأ العراق في استقبال 40 ميغاواطاً من الكهرباء لشعبه؛ ومن المقرر أن تزداد الطاقة في المراحل المستقبلية إلى 900 ميغاواط، حيث أكد العراق أن "تعزيز الروابط، التي تقوم على المصالح المشتركة مع الجيران، أمر أساس للازدهار المحلي".

وتابع أن "العراق والولايات المتحدة ناقشا أيضًا، اهتمام العراق باستخدام الطاقة النووية السلمية، بما في ذلك التقنيات النووية الناشئة، كما ناقشا التقدم الكبير الذي أحرزه العراق في تحديث قطاعه المالي والمصرفي، مما أدى إلى توسيع علاقات المراسلة مع البنوك في الولايات المتحدة وأوروبا، والتزم العراق والولايات المتحدة بمواصلة جهود الإصلاح المالي التعاونية، التي ستمكن العراق من تشجيع الاستثمار الأجنبي ومواصلة توسيع العلاقات المصرفية الدولية"، موضحاً أن "هذه الإصلاحات ستعمل على مكافحة الفساد ومنع الاستخدام غير المشروع للقطاع المالي العراقي، مما يسمح للبنوك المحلية بأن تكون محركات للنمو الاقتصادي الشامل".

وقرر الجانبان "تعزيز التعاون من خلال خطة مشاركة معززة بين الأطراف الفاعلة الرئيسة في حكومة العراق ووزارة الخزانة الأمريكية".

وأشار العراق والولايات المتحدة إلى "أهمية تحسين مناخ الاستثمار في العراق ومكافحة الفساد، وهي الركائز الأساسية لجهود رئيس مجلس الوزراء الإصلاحية".

ولدعم تطوير الأعمال الخاصة في العراق اكد البيان ان "مؤسسة التمويل الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة ستقدم قرضًا بقيمة 50 مليون دولار، بتسهيل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للبنك الوطني العراقي؛ من أجل تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الأعمال التي لم تكن لها حسابات بنكية سابقة والأعمال التي تقودها النساء".

وجدد العراق "التزامه بجهوده المستمرة بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما التزمت الولايات المتحدة بدعم سلسلة من مشاريع برنامج الزائر الدولي القيادي للعراقيين لتطوير الخبرات في هذه المجالات، وأقرّ الطرفان" بأهمية المشاريع الإستراتيجية والبنية التحتية في العراق، التي ستدعم التكامل الإقليمي وتعزز التجارة الدولية".

وأعربت الولايات المتحدة عن "قلقها بشأن تأثيرات تغير المناخ التي يشعر بها الشعب العراقي، وتعهدت بمواصلة دعمها لحل أزمة المياه في العراق وتحسين الصحة العامة"، مشيدة "بعمل اللجنة العليا للمياه لتحسين إدارة موارد المياه في العراق، ويعتزم البلدان العمل معًا بشكل وثيق لمعالجة تغير المناخ وشح المياه في العراق، وإنهاء حرق الغاز للحدّ من انبعاثات الميثان".

وأشادت الولايات المتحدة "بإصدار العراق الوشيك لخطة العمل الوطنية"، مبدية دعمها للعراق على إعداد مساهمات وطنية أكثر طموحًا، بموجب اتفاقية باريس قبيل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ التاسع والعشرين".

بينت أن "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (US-AID) التزمت بالعمل مع العراق على مستوى الحكومة المحلية؛ لتحسين خدمات إدارة المياه والنفايات، كما التزمت الولايات المتحدة ببرنامج الزائر الدولي القيادي وبرنامج السفير خبير المياه؛ لمشاركة الخبرات الفنية في إدارة المياه والاحتياجات الأخرى".

وأعرب الوفد العراقي عن اهتمامه "بالتعاون مع الشركات الأمريكية؛ لتبادل الخبرات في برامج التأمين الصحي وإدارة المستشفيات وأبحاث السرطان".

ورحبت حكومة الولايات المتحدة "بالتزام حكومة العراق باحترام حرية التعبير، وفقًا للقانون العراقي كما يضمنها دستور العراق.

وناقش الوفدان كيف يمكن للولايات المتحدة أن تدعم الحكومة العراقية بأفضل طريقة ممكنة لتعزيز العدالة للناجين وضحايا الإبادة الجماعية، التي ارتكبها داعش في عام 2014 وفقًا لسيادة القانون، كما ناقشا أيضاً أهمية استقرار سنجار.

وجددت الولايات المتحدة عزمها "على مواصلة دعم العراق في تعزيز إستراتيجيته لمكافحة الاتجار بالأشخاص"، مشيدة "بالتطورات الإيجابية الأخيرة لدعم الأقليات".

وأشار الوفدان إلى "التقدم المثير للإعجاب الذي حققه العراق في إعادة أكثر من 8000 من مواطنيه من مخيم الهول للنازحين في شمال شرق سوريا.

وقدمت الولايات المتحدة الشكر للعراق على التزامه بتسريع وتيرة إعادة المواطنين.

وفي ما يخص التعليم العالي والثقافة، اكدت الحكومتان "دعم الولايات المتحدة لبرنامج المنح الدراسية، الذي أعاده رئيس الوزراء بهدف زيادة عدد الطلاب العراقيين الذين يدرسون في الخارج".

وأكد الوفد العراقي "عزم الحكومة على إرسال 3000 طالب وطالبة للدراسة في الولايات المتحدة، من أصل 5000 طالب وطالبة تخطط لإرسالهم للدراسة في الخارج".

ورحبت الدولتان بالمبادرات التي تهدف إلى توسيع تعليم اللغة الإنجليزية وإرشاد الطلاب العراقيين المهتمين بالدراسة في الولايات المتحدة، أو الذين ينوون السفر إليها.

واستعرض الوفدان التقدم المحرز في جهودهما المشتركة للحفاظ على التراث الثقافي الغني للعراق وتنوعه الديني.

وأكدا عزمهما "على الاستمرار في تسهيل إعادة الممتلكات الثقافية العراقية إلى مكانها الصحيح في العراق.

وبناءً على ذلك وخلال اجتماع اللجنة التنسيقية العليا، نسقت وزارة الخارجية الأمريكية نقل قطعة أثرية سومرية قديمة أعادها متحف متروبوليتان للفنون في مدينة نيويورك إلى العراق، حيث التزمت بإعادة المزيد من القطع الأثرية العراقية في المستقبل.

وتم التأكيد على أهمية الخطوات التي قطعها العراق في تعزيز أمنه واستقراره وسيادته، وتشديد التصميم المتبادل على تعميق العلاقات المتينة بين شعبيهما.

ورحبت الولايات المتحدة بفرصة إعادة تأكيد وتعزيز شراكتها مع العراق.

البيان المشترك للمباحثات العراقيَّة الأميركيَّة

رحب رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة جوزيف بايدن، يوم الاثنين الفائت، برئيس وزراء جمهوريّة العراق محمد شياع السوداني في البيت الأبيض، وأكد الرئيسان مجدداً التزامهما بالشراكة الإستراتيجيّة الدائمة بين العراق والولايات المتحدة، وناقشا رؤيتهما للتعاون الثنائي الشامل بموجب اتفاقيّة الإطار الإستراتيجي بين العراق الولايات المتحدة لعام 2008، واتفق الرئيسان على أهميّة العمل معاً لتعزيز الاستقرار الإقليمي واحترام سيادة العراق واستقراره وأمنه.

وأكد رئيس مجلس الوزراء السوداني، والرئيس بايدن، أن الاقتصاد العراقي المتنوع والمتنامي، والمتكامل مع المنطقة والنظام الاقتصادي العالمي، هو الأساس للاستقرار الدائم في المنطقة والازدهار لشعب العراق، وتبادل الرئيسان وجهات النظر حول سُبل التعاون في المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة بين العراق والولايات المتحدة لتعزيز الأهداف المشتركة، بما في ذلك دعم دولة عراقيَّة قويَّة ومستقرة تعمل على تعزيز السلام والتقدم في جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير.

الطاقة والبيئة

أشاد الرئيس بايدن بالتقدم الذي أحرزه العراق بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وناقش الرئيسان الفرص المستقبليَّة من أجل تحقيق التعاون الثنائي في هذا الصدد لتحقيق الاكتفاء بحلول عام 2030 وبمساعدة من الشركات الأميركيَّة، وأكد الرئيس بايدن استمرار دعم الولايات المتحدة جهود العراق لتحديث قطاع الطاقة لديه، وتقليل انبعاثات غاز الميثان، وتحسين الصحّة العامة، وتوفير الكهرباء بشكل أكثر موثوقيَّة للشعب العراقي، وإكمال ربط شبكات الطاقة الكهربائيَّة مع الدول المجاورة، لا سيما مع الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وناقش الرئيسان الخطط المستقبليَّة لتنمية موارد العراق وضمان استفادة جميع العراقيين من ثروات بلادهم الطبيعيَّة، بما يتوافق مع الدستور العراقي.

وأكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والرئيس بايدن أهميَّة ضمان وصول النفط العراقي إلى الأسواق الدوليَّة، وأعربا عن رغبتيهما في إعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا.

التكامل الإقليمي والتعاون السياسي

كما أكد الرئيس بايدن دعم الولايات المتحدة للعراق في تعزيز العلاقات مع المجتمع الدولي، ودول المنطقة؛ لضمان الأمن والاستقرار وتعزيز الرخاء لشعوبها، وتعهد أيضاً بمواصلة دعم الولايات المتحدة لتحقيق تكامل اقتصادي أكبر للعراق مع منطقة الشرق الأوسط.

وناقش رئيس مجلس الوزراء السوداني والرئيس بايدن وجهة نظرهما المشتركة بأنّ إقليم كردستان العراق جزء لا يتجزأ من الرخاء والاستقرار الشامل في العراق.

وفي هذا السياق، أشاد الرئيس بايدن بجهود رئيس مجلس الوزراء وحكومة إقليم كردستان العراق للتوصل إلى حل جميع القضايا الموروثة العالقة، بما فيها الترتيبات الحاليَّة لدفع رواتب شهرين لموظفي حكومة إقليم كردستان العراق، وشجع على الاستمرار بالتقدم، وأكد الرئيس دعم الولايات المتحدة لترسيخ الديمقراطيَّة في العراق، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وعادلة وشفافة في إقليم كردستان العراق.

الاقتصاد والمال

وناقش رئيس مجلس الوزراء السوداني والرئيس بايدن جهود العراق المتقدمة لإصلاح القطاعين المالي والمصرفي، التي تساعد على ربط العراق بالاقتصاد الدولي وزيادة التجارة مع حمايّة الشعب العراقي من الآثار الضارة للفساد وغسل الأموال، وما تحقق خلال عامي 2023 و2024، بقيام البنوك في العراق بتوسيع (علاقات المراسلة) مع المؤسسات الماليَّة الدوليَّة لتمكين تمويل التجارة، حيث تتم الآن غالبيَّة عمليات تمويل التجارة من خلال هذه القنوات، وأكد الرئيسان أهميَّة هذه الإجراءات وغيرها بتحسين مناخ الاستثمار في العراق لجذب رؤوس الأموال الأجنبيَّة وتعزيز النمو الاقتصادي.

يلتزم العراق والولايات المتحدة بتعزيز تعاونهما؛ لتحقيق قدر أكبر من الشفافيَّة والتعاون ضد عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والفساد والأنشطة الخاضعة للعقوبات، التي يمكن أن تقوض سلامة الأنظمة الماليَّة في كلا البلدين، كما يلتزمان بدعم البنك المركزي العراقي في إنهاء منصّة المزادات الإلكترونيَّة للتحويلات الماليَّة الدوليَّة بحلول نهايَّة عام 2024، من خلال التعامل المباشر بين البنوك المرخصة في العراق والبنوك العالميَّة المراسلة المعتمدة؛ لتحقيق هذا التحول الذي سيربط العراقيين والشركات العراقيَّة بالمنظومة الاقتصاديَّة الدوليَّة.

الهزيمة الدائمة لداعش

ناقش رئيس مجلس الوزراء السوداني والرئيس بايدن التزامهما بعراقٍ مستقرٍ وآمن، واتفقا على أن قوات الأمن العراقيَّة يجب أن تكون قادرة على ضمان عدم تمكن داعش من إعادة تشكيل صفوفها مرة أخرى داخل العراق؛ لتهديد الشعب العراقي أو المنطقة أو المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، وكرر الرئيس بايدن إيمانه بأنّ عراقاً قوياً قادراً على الدفاع عن النفس أمر بالغ الأهميَّة للاستقرار الإقليمي، وتعزيز قدرات قوات الأمن في جميع أنحاء العراق لتأمين أراضي العراق وشعبه.

وناقش الرئيسان نجاحات التحالف في كل من العراق وسوريا بعد ما يقرب من عشر سنوات على تشكيله، حيث أدت قوات الأمن العراقيَّة، بما في ذلك في كردستان، دوراً حاسماً في هزيمة داعش على الأرض، وأشاد الرئيسان بالتضحيات التي قدمها أفراد القوات العسكريَّة العراقيَّة والأميركيَّة وبقيَّة الدول الصديقة، التي خدمت جنبًا إلى جنب كشركاء خلال الحملة التاريخيَّة ضد داعش، وكذلك المدنيون الذين قتلوا على يد داعش، بما في ذلك المجازر في معسكر سبايكر، وجبل سنجار وهيت، وأكد رئيس مجلس الوزراء السوداني على الجهد الوطني المطلوب لهزيمة داعش وناقش أجندته الإيجابيَّة لمواصلة إعادة بناء العراق واستعادة مكانته كمحرك للاستقرار والنمو في الشرق الأوسط الكبير.

وأشار الرئيس بايدن إلى أن الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش ستساعد في ضمان أمن العراق والمنطقة والعالم في المستقبل، بما ينعكس على تحقيق تطلعات الشعب العراقي في التطور الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي ولعب دور قيادي في المنطقة.

التعاون الأمني الثنائي الدائم

وناقش رئيس مجلس الوزراء السوداني والرئيس بايدن، أيضاً، التطور الطبيعي للتحالف الدولي ضد داعش في ضوء التقدم الكبير الذي تم إحرازه خلال عشر سنوات، وأعرب الرئيسان عن التزامهما بعمل اللجنة العسكريَّة العليا المستمر ونتائجها، ومجموعات العمل الثلاث التي ستقوم بتقييم التهديد المستمر من داعش، والمتطلبات العملياتيَّة والبيئيَّة، وتعزيز قدرات قوات الأمن العراقيَّة، وأكد الرئيسان أنهما سيراجعان هذه العوامل لتحديد متى وكيف ستنتهي مهمة التحالف الدولي في العراق، والانتقال بطريقة منظمة إلى شراكات أمنيَّة ثنائيَّة دائمة، وفقاً للدستور العراقي واتفاقيَّة الإطار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة.

واكد الرئيسان عزمهما عقد اجتماع حوار التعاون الأمني المشترك في وقت لاحق من هذا العام؛ لبحث مستقبل الشراكة الأمنيَّة الثنائيَّة.

الشراكة الإستراتيجيَّة والدائمة

جدد رئيس مجلس الوزراء السوداني والرئيس بايدن التزامهما بالشراكة الثنائيَّة لمصلحة البلدين، وقررا توسيع التعاون في جميع المجالات التي تمت مناقشتها في هذا الاجتماع وفي اجتماعات اللجنة التنسيقيَّة العليا، التي ترأسها بمشاركة وزير التخطيط العراقي ووزير الخارجيَّة الأمريكي، وأكد الرئيسان عزمهما مواصلة مشاوراتهما بشأن رؤية مشتركة لشراكة شاملة ومثمرة لتحقيق الأهداف المشتركة.

تفعيلها يذهب لعلاقة متزنة بين العراق والولايات المتحدة

اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي.. 7 بنود مهمَّة

بغداد: الصباح

يرى باحثون ومختصون في الشأن السياسي، أنَّ تفعيل بنود اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة؛ وخصوصاً 7 بنود تحظى بأهميَّة ستراتيجيَّة، سيذهب بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة استثنائيَّة تجعل من التوازن والاستقرار بصمة مميزة لها، والاتجاه صوب علاقة شراكة ثنائيَّة تطوي صفحاتٍ طويلة من التوتر والتقلبات الحادة.

ويبيّن المحلل السياسي عمر الناصر، في حديث لـ"الصباح": أنَّ "جميع الحكومات الماضية لم تستطع إيجاد آلياتٍ واقية لأجل الذهاب إلى تأطير شكل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة"، وأوضح أنَّ "اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي تحتوي على أهم سبعة بنود ذهب السوداني للتباحث بشأنها ولمناقشتها مع الإدارة الأميركيَّة".

وأضاف، أنَّ "أهم تلك البنود تتمثل، بتفعيل ملف التنسيق الاقتصادي المشترك، وتوقيع عقودٍ مع كبريات الشركات الأميركيَّة وخلق توأمة ومواءمة بين القطاع الخاص الأميركي والقطاع الخاص العراقي، والاستثمار في مشاريع الغاز والتنمية المستدامة والمناخ والصحة، وتوسعة العلاقة والشراكة والتعاون المستقبلي في بقيَّة الجوانب الحيويَّة الأخرى، لا سيما أنَّ الدفع باتجاه تنشيط العمل باللجنة العليا المشتركة HCC الذي سيعبّد الطريق أمام ديمومة العلاقات الثنائيَّة بين البلدين".

وأشار الناصر، الى أنَّه "ربما من أكثر وأهم النقاط التي ينبغي الحديث عنها هي ملف تمكين السيادة وحماية المصارف العراقيَّة من خطر العقوبات بسبب عدم وضوح رؤية الخزانة الأميركيَّة بهذا الجانب"، مبيناً أنَّ "من يتحدث بأن هدف الزيارة الرئيس هو لأجل التوقيع على إنهاء مهمة القوات الأجنبيَّة والتحالف الدولي من العراق فهذا غير صحيح، بل ستتم ربما مناقشة مصير التواجد الدولي وتقييم مستوى خطر الإرهاب والتحديات الأمنيَّة في العراق، والدليل على ذلك عدم وجود أي مسؤولٍ أمني رفيع المستوى ضمن الوفد الذاهب إلى هناك".

وتابع، أنه "حتى وإنْ كان هنالك ظنٌّ بوجود خطر من إنهاء مهمة التحالف الدولي فهو مخطئ، على اعتبار أنَّ شكل العلاقة ستنتقل إلى مرحلة جديدة من التعاون الثنائي وإيجاد شراكات واسعة وانفتاح أكبر بمختلف المجالات بعد أنْ كانت تقتصر على الجانب الأمني فقط".

من جانبه، يرى المحلل السياسي الدكتور سيف السعدي، في حديث لـ"الصباح"، أنَّ "الزيارة تحمل في طياتها الكثير من الملفات الاقتصاديَّة وما يتعلق بالجانب الأمني بصورة أساسيَّة"، لافتاً إلى "انتقاد لما يتعلق بالجانب الأمني؛ بأنَّ الوفد لم يضم أياً من الوزراء الأمنيين أو مستشار الأمن القومي أو حتى نواباً من لجنة الأمن والدفاع النيابيَّة، وبالتالي هذا يؤشر ويضع أكثر من مؤشر، لا سيما نحن نتحدث عن اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي التي تحوي أكثر من ملف لم يفعّل إلى الآن، إلا ملف الجانب الأمني".

ونوّه السعدي، إلى أنَّ "الزيارة أسفرت عن الشراكة الثنائيَّة الشاملة بين العراق والولايات المتحدة الأميركيَّة، إلا أنها لم تتضمن أي موضوعة عن الانسحاب، كما تضمن اللقاء تفعيل ملفي التعليم وتعزيز دعم القدرات العسكريَّة ضمن اتفاقيَّة الإطارالستراتيجي".

وأشار إلى أنَّ "مخرجات الزيارة تذهب باتجاه إيجاد علاقة متزنة مع الولايات المتحدة الأميركيَّة، وأنْ يكون العراق طرفاً وسيطاً للتهدئة في المنطقة في ظل ترقب الانتخابات الجديدة الأميركيَّة التي يذهب فيها بايدن باتجاه الحفاظ على المكتسبات".

اتفاقيَّة الإطار الستراتيجي تحتوي على أهم سبعة بنود ذهب السوداني للتباحث بشأنها ولمناقشتها مع الإدارة الأميركيَّة

السوداني والضرورات الخارجيَّة

د. أثير ناظم الجاسور

منذ العام 2003 ولغاية اليوم، والعراق يتأرجح بين مجموعة من المتبنيات الفكريَّة التي حددت بوصلة التوجهات الداخليَّة والخارجيَّة وفق الضرورات التي صقلت مستويات فكر الدولة وإدارتها، وهذا ما يوضح من خلال مجموعة من الدلائل التي قد تُثبت صحة الافتراضات التي يتم طرحها على مدار هذه السنوات، بالتالي فقد انتهى مخزون العراق من حيث التفاعلات السياسيَّة الدوليَّة بناءً على ما تمَّ تبنيه في سياسته الداخليَّة التي عكست مجمل عمله السياسي الخارجي المتأثر بشكلٍ أو بآخر بتلك الصيغ الفكريَّة — العقديَّة، بالمحصلة كان العراق وتحديداً بعد العام 2003 بحاجة إلى حركة سياسيَّة خارجيَّة لها القدرة على إعطاء صورة واضحة عن مستويات القدرة على تقديم صور مختلفة ومغايرة عن تلك التي تمَّ رسمها بسنوات قبل هذا العام، بعد أنْ كانت المصالح متعارضة وفق خطوط وحركة متباينة من حيث الشكل والمضمون وفق إيقاع حكومي غير متناسق محكوم بإجراءات وسلوكيات ومقيدة لا تجسد حجم بلد مثل العراق.

إنَّ انشغال العراق بالأزمات والتحركات الإقليميَّة والدوليَّة على أرضه جعلت منه ساحة منتجة لعدم الاستقرار السياسي ونقطة قلقة في المنطقة لما له من مؤثرات سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة منعت عمليَّة التقارب والتشارك والتفاعل مع الآخرين، وكان من الضروري العمل على خلق سياسة عراقيَّة خارجيَّة تُعطي انطباعاً مغايراً لكل ما هو معلومٌ ومشاهدٌ من خلال العمل ضمن مساحات واسعة تشغلها أفكار التعامل والتشارك والتعاون وتجديد العمل الدبلوماسي من حيث تبني معايير سياسيَّة جديدة ومتطورة تعكس قدرة العراق على أنْ يكون الساحة البيضاء للجميع وفتح أبواب الحوار مع الجميع وللجميع، إلى جانب نقطة مهمة هي الإيمان المطلق من قبل صانع القرار العراقي بحجم وقدرة العراق على أنْ يكون المتقدم في المحافل الدوليَّة والقادر على حل مشكلاته والوسيط على حل مشكلات المختلفين والتنافسين في المنطقة، ما يسهم في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة على أقل تقدير، وهذا يأتي من خلال دراسة معمقة لمقومات الدولة والعمل على تفعيل جميع الوسائل الضروريَّة لتطوير العمل المؤسسي الداخلي والخارجي.

من ضرورات العمل السياسي الخارجي عمليَّة التواصل ومعرفة القدرات العالميَّة والإقليميَّة والتعامل معها على قدر المستويات المطلوبة من خلال دراسة حجم وقدرة هذه الدولة أو تلك، خصوصاً وعالم اليوم يعجُّ بالصراعات والقوى المتنافسة التي لا تنفك تحاول الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، والعراق بديهياً يعيشُ وسط هذه الأجواء التي لا بُدَّ من أنْ تؤثر في مستويات عمله السياسي والدبلوماسي وهو أيضاً يعاني من مجموعة من التحديات التي تعرقل عمليَّة الاستقرار الداخلي والخارجي (استقرار القرار السياسي)، وواحدة من هذه الضرورات أنْ يتعامل العراق مع جميع الأطراف في هذه المرحلة الحرجة من عمر النظامين الإقليمي والدولي بحذرٍ شديدٍ لما له من القدرة على العمل بتوازنٍ عالٍ، فالولايات المتحدة وبالرغم من الاعتراضات الكثيرة على تواجدها وسياساتها المتبعة إلا أنها القوة العظمى في العالم، والتعامل مع القوى الكبرى يكون ضمن إطارٍ مختلفٍ؛ لما له من مصلحة تصبُّ في أمن وسلامة العراق الضروريين في هذه المرحلة بالذات، فضلاً عن العمل على تعزيز السياسة الخارجيَّة العراقيَّة من خلال سعي صانع القرار اختراق المنظومة العالميَّة ليس من خلال فكرة الحليف والمحاور بقدر ما هي تعدُّدٌ رصيداً لتعزيز مصلحة العراق

من الضروري أنْ يعملَ رئيس السلطة التنفيذيَّة في العراق رئيس الوزراء السيد السوداني على خلق حالة جديدة من العلاقة مع الولايات المتحدة بالدرجة الأساس والدول الأخرى لما له من فائدة على أمن واستقرار العراق

الاستراتيجيَّة سواء في المحافل الدوليَّة أو الإقليميَّة.

إنَّ العلاقات بين الدول تتمُّ من خلال السعي إلى تعزيز التعاون بينها بمختلف الملفات التي تعمل على وضع الخطوط العريضة للاستقرار السياسي والاقتصادي تحديداً اللذين يعدان من المصادر المهمة في سير سياسة الدولة، بالتالي فمن الضروري أنْ يعملَ رئيس السلطة التنفيذيَّة في العراق رئيس الوزراء السيد السوداني على خلق حالة جديدة من العلاقة مع الولايات المتحدة بالدرجة الأساس والدول الأخرى لما له من فائدة على أمن واستقرار العراق في مختلف الجوانب والمستويات، والعمل على تطوير الاتفاقيات الأمنيَّة والاقتصاديَّة التي تصبُّ في مصلحة العراق، وأنْ يتمَّ تطوير العمل الدبلوماسي العراقي لما يجعل من أرض العراق نقطة الانطلاق للحوار والتفاهم بين الدول المتنافسة والمختلفة ومغادرة مرحلة أنْ تكون أرض العراق ساحة للصراعات وتصفية الحسابات، بالمحصلة سياسياً وأمنياً وعسكرياً العراق بحاجة لأجواء أكثر هدوءاً واستقراراً لبناء عمق استراتيجي وفق مسارات سياسة خارجيَّة أكثر استقراراً تعكس الواقع الداخلي المستقر للعراق بناءً على التصورات والمناهج التي يعكسها صانع القرار العراقي من خلال الإجراءات والممارسات الدوليَّة المتبعة والتطمينات التي تجعل من العراق الضامن للقوى الإقليميَّة والدوليَّة من خلال إقناع الولايات المتحدة والقوى الأخرى بقدرات العراق على لعب دورٍ كبيرٍ في المنطقة والعالم.

العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة.. إرث الماضي وتطلعات الشراكة

د . صادق كاظم

مـرت العلاقة بين بغداد وواشـنطن بمراحـل متذبذبة خـلال الفترات السـابقة، إذ إنَّهـا لم تسـتقر يوماً على شـراكة أو تحالـف باسـتثناء فترة صغيرة خـلال العهد الملكي عندما دعمت واشـنطن حلف بغـداد الذي قام رئيـس الـوزراء الأسـبق ورجل السياسـة المهـم نوري السعيد برعايته والإشـراف على تأسيسه، حيث دخلت واشنطن في تحالفٍ سياسي وعسكري مع بغداد، وقيل إنَّ مفاعلاً نووياً أميركياً صغيراً كهديَّة من واشـنطن كان في طريقه الى بغداد في تموز من العام 1958، لم يتسن له الوصول بسـبب أحداث ثـورة تموز من العام 1958، إذ قـرر الزعيـم الراحـل عبـد الكريم قاسـم عقب ذلك التحول صوب المعسـكر الاشـتراكي بزعامة السوفييت أعداء واشـنطن اللدودين، ما تسـبب بقطيعة سياسيَّة مع بغداد اسـتمرت حتى شـباط من العـام 1963 عندما دعمـت واشـنطن بوضـوح انقـلاب البعثييـن الـذي أسـقط نظام قاسـم وأدخل العراق في المـدار الأميركي لفترة قبل أنْ يخسـر الأميركيون هـذا النفوذ مجدداً مع عـودة البريطانييـن الى العـراق بعد انقـلاب تموز من العـام 1968، حيث أطاح البعثيـون حلفاء لندن برجل الاسـتخبارات والأمـن عبد الرزاق النايـف وصديقه قائد الحـرس الرئاسـي عبد الرحمـن الداوود بدعـم بريطاني سري ظلَّ مسـتمراً حتى نهاية العقد الثمانيني من القرن الماضي. قطعت العلاقات الدبلوماسـيَّة مع واشـنطن وأعيـدت مرات عديـدة قبل أنْ تقطعَ بشـكل نهائي مع غزو الكويت في العام 1990 بعد شـهر عسـل قصير مع نظام البعث لم يسـتمر طويلاً، إذ قـرر الأميركيون بعد ثلاثة عشـر عاماً من ذلك الغزو إسقاط النظام في حملة عسـكريَّة تعدُّ الأقوى منذ الحرب العالميَّة الثانية. دخل الأميركيـون الـى العراق من دون خبرة سـابقة في حكم أو إدارة هذا البلد الصعـب والعصي على الفزاة تاريخياً. حـاول الأميركيون استنسـاخ تجربتهم فـي اليابان بعد الحـرب العالميَّة الثانيـة وكذلك في ألمانيـا، لكنَّ هذا السـيناريو لم يكتب له النجاح عندما تخبط الأميركيون في نظرتهم واختيارهم للطريقة المناسبة لحكم العراق، إذ كانوا يفضلون الحكم الانتدابي المباشـر بانتظار توفر الظروف المناسـبة للسـماح للشـعب العراقـي باختيار مؤسساته وهو أمرٌ لم يكن ممكناً مع دخول قوى إقليميَّة ودوليَّـة عملت على تصفية حسـاباتها مع الأميركان على الأرض العراقيَّـة من خلال أدوات مـن مجاميع إرهابيَّة إجراميَّة وشرسـة اسـتغلت هذا التواجد الأميركي لشـن أعنف حرب إبادة ضد الشـعب العراقي الذي كان مصراً على إنهاء الاحتلال بالوسـائل السـلميَّة والانتصار على الإرهاب عبر بناء مؤسساته السياسـيَّة والدستوريَّة التي تكاملت وسـهلت في النهاية مهمة تسـلم السـلطة من واشنطن وعودة العراق بلداً مستقلاً ذا سيادة على أرضه.

بعيـداً عـن الفرضيـات السياسـيَّة التـي تتحـدث عن الهيمنة الأميركيَّة وربط العراق بسياسة المحاور الداعمة لواشنطن في المنطقة فإنَّ وضع العراق في الاستراتيجيَّة الأميركيَّة قد تغير، خصوصاً بعد الانسحاب الأميركي من العراق في العام 2011، إذ باتت هناك محاور وتطلعات جديدة لتأطير العلاقة بين واشنطن وبغداد على مختلف الأصعـدة وفق نظرة شـاملة تقوم على احترام السـيادة العراقيَّـة ومصالح البلاد العليا وفي الوقت ذاته التعاون مع واشـنطن في مختلـف الملفات والقضايا المشـتركة التي تهدف الى إرسـاء الأمن والاستقرار في المنطقة عبر إيجاد أرضياتٍ مشتركة من خلال الحوار والتفاهم بعيداً عن لغة الحروب والتصادم.

تعدُّ زيارة رئيس الوزراء السـيد محمد شـياع السـوداني الـى واشـنطن حدثـاً مهمـاً علـى صعيد العلاقـات، لا سـيما بعد مرحلة الاستقرار النسـبي التي يمرُّ بها العراق والتي باتت تشجع السـوداني على طرح أوراق التفاوض مـع الإدارة الأميركيَّـة والتـي مـن بينهـا إنهـاء التواجد الأميركـي العسـكري علـى أرض العـراق، خصوصاً مع تصاعـد القـدرات القتاليَّـة والفنيَّـة للقـوات والأجهـزة الأمنيَّة العراقيَّـة المكلفة بواجب حفظ الأمن والتصدي للإرهاب، الأمر الذي يسحب مبررات وجود هذه القواعد التـي تعلم واشـنطن أنه ليـس لها من ضـرورة هناك، خصوصاً أنَّ وجودها يتسبب بإشكاليات أمنيَّة وسياسيَّة للعراق نتيجة لتداخلها وارتباطها بالسياسة الأميركيَّة في المنطقة وسـوريا والعلاقة مع إيـران بالذات، فضلاً عن ذلك فـإنَّ كلا البلديـن يتطلعان لبدايـة ناجحة وقويَّة تختلف عـن مراحلها السـابقة التي كانت تتسـم بطابع أمني أخذت مهمة التصدي لإرهاب العصابات الإجراميَّة لتنظيم داعش النصيب الوافر منه.

من المؤكد أنَّ السـوداني حمل فـي حقيبته العديد من الملفات التي يرغب في إيجاد تفاهمٍ مشتركٍ مع واشنطن بشأنها، متعكزاً على دعم سياسي داخلي قوي وعلى أداء سياسي وخدمي ناجح بات يثير إعجاب مواطني الداخل الذين أخذوا يشـعرون ولأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً بوجود تغييرٍ جادٍ وواضحٍ في ملـف الخدمات والإعمار مـع قناعة أميركيَّة بأنَّ السـوداني رجلٌ يسـتحق الحوار والتعاون معه.

بالتأكيـد إنَّ هناك قضايا اسـتراتيجيَّة وخدميَّة وتنمويَّة وماليَّة متعددة يرغب السيد السوداني في دعم واشنطن لبغـداد من خلالهـا، إذ إنَّ هذا الدعم سـيعزز مفاهيم الشـراكة والتعـاون الحقيقي ويؤسـس لانطلاقة جديدة في مسـار العلاقات بين البلدين وفق نظرة شـاملة من التكامل الاقتصادي والأمني والسياسي ستنعكس إيجاباً علـى الأوضاع ليـس في العراق فحسـب، بل على دول المنطقة أيضاً.

> ***السوداني حمل في حقيبته العديد من الملفات التي يرغب في إيجاد تفاهمٍ مشتركٍ مع واشنطن بشأنها، متعكزاً على دعم سياسي داخلي قوي وعلى أداء سياسي وخدمي ناجح بات يثير إعجاب مواطني الداخل الذين أخذوا يشعرون ولأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً بوجود تغييرٍ جادٍ وواضحٍ في ملف الخدمات والإعمار مع قناعة أميركيَّة بأنَّ السوداني رجلٌ يستحق الحوار والتعاون معه***

محللون: زيارة السوداني الى واشنطن ستحقق نتائج ممتازة مستقبلاً

بغداد: عمر عبد اللطيف

ابدى محللون سياسيون ارتياحهم لنتائج زيارة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني الى الولايات المتحدة الاميركية، عادين اياها من الزيارات المهمة التي يمكن ان تحقق نتائج ممتازة للمرحلة المقبلة.

وقال الباحث في الشأن السياسي الدكتور غالب الدعمي ان الاتفاقيات اذا طبقت بمعاييرها الشاملة فأنها ستصب في خدمة العراق.

واضاف الدعمي، في حديث لـ"الصباح": ان اتفاقية الاطار الستراتيجي تحتاج الى دعم حزبي في العراق وارادة سياسية، كون اميركا هي قوة كبرى وعظمى يمكن عبر تعاون العراق معها ان تخدم الاستفادة من مصادر الطاقة والاقتصاد والجوانب الامنية، مؤكداً انه سيكون لها فوائد فيما اذا فعلت بجميع جوانبها وهنالك توجه واضح لتفعيلها وتنفيذها بتفاصيلها.

فيما رأى المحلل السياسي زياد العرار ان زيارة السوداني الى اميركا مهمة.

واضاف العرار، لـ"الصباح"، ان العراق دائماً ماكان يطالب بحوار صريح يجمعه مع واشنطن، مستدركاً انه مع ذلك فان توقعات نجاح الزيارة ومخرجاتها العملية ما زال مبكرا.

اما الخبير الاكاديمي في مجال مكافحة الارهاب الدولي الدكتور نبيل العبيدي فقد اشار الى ان زيارة السوداني الى الولايات المتحدة الاميركية لها ابعاد ومضمون كبيرين.

وأوضح العبيدي، في حديث لـ"الصباح"، أنه في ما يتعلق بنتائجها فما يهم العراق ان تكون هنالك ستراتيجيات امنية على ارض الواقع لمكافحة الارهاب على مستوى العراق وخصوصا ان البلد يعاني من شراذم "داعش" وغيرها من التنظيمات الارهابية التي قد تستغل ظروف المنطقة الحالية.

وبين العبيدي انه ستكون هنالك نتائج من الناحية الامنية والستراتيجية من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنيات والاسلحة المتطورة في مكافحة الارهاب من خلال اتفاق كبير بين البلدين.

واعرب عن امله ان يكون هنالك تغيير بعد الزيارة ليلعب العراق دورا رئيسيا اكبر من هذا من الناحية السياسة والاستقرار، والحفاظ على امن وسلامة العراق.

ويشير الخبير الامني مخلد الحازم الى اهمية تفعيل ملف اتفاقية الاطار الستراتيجي بالنسبة للعراق التي اهملت منذ توقيعها عام 2008، والاكتفاء بالتعمل مع ملف الامن والدفاع فقط من بنود الاتفاقية السبع.

واضاف الحازم، لـ"لصباح"، ان تفعيل ملفات اخرى في مجال الطاقة والمناخ والصحة والثقافة والاقتصاد مهم جدا، فاليوم اقتصاد العراق ريعي ومن دون تفعيل هذه الملفات اخرى فإن اقتصاده سيبقى مهدداً.

وبين ان السوداني ومنذ تشكيل الحكومة كان فاعلا ويدعو الى ان تكون حكومته للخدمات، وعندما ذهب الى واشنطن جدد التأكيد على ملف الخدمات ووضع ستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى ضمن المشاريع وتوقيع اتفاقيات في مجالات مهمة كالطاقة والغاز.

واوضح ان الاقتصاد العراقي لديه امكانية للنهوض لسنين طوال بشرط تهيئة الارضية المناسبة، ورئيس الوزراء ومن خلال خبرته في الدولة في جميع المناصب لديه رؤية واضحة في كيفية ادارته.

وأكد الحازم ان زيارة السوداني الى واشنطن وعقد اتفاقيات تصب في مصلحة الشعب وخصوصا في مجال التسليح والطاقة، اذ لا يمكن ان تكتمل السيادة الا بوجود منظومة متكاملة جوياً وبرياً وبحرياً.

واشار الى ضرورة الانفتاح على جميع المحاور وان يكون التوازن اساسا في علاقاتنا مع جميع الدول، اذ لايمكن الذهاب باتجاه دولة على حساب اخرى.

تزامناً مع الجولة في «البنتاغون»

التسليح والتطوير العسكري.. ملامح شراكة مستدامة

في زيارته إلى مبنى وزارة الدفاع الأميركيّة "البنتاغون"، أعرب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني عن اهتمام العراق بالحصول على الخبرات والتسليح والتجارب والحرص على الشراكة الأمنيّة، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة التي يتفق الجميع على أهميّة استقرارها ومنع التصعيد بما يؤدي إلى إخلال الأمن فيها، كما أكد ثقته باستمرار الشراكة بين العراق والولايات المتحدة.

بغداد: الصباح

أثناء ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الأميركيّة "البنتاغون"، أنَّ وزارة الخارجيّة الأميركيّة وافقت على إمكانيّة بيع بقيمة **140** مليون دولار للدعم اللوجستي والتدريب لمتعاقدي الطائرات والمعدات ذات الصلة بالعراق.

وأضافت الوزارة في بيان، أنَّ التدريب والدعم ينطبقان على أسطول الطائرات العراقيّة من طراز "سي - 172" و"إيه.سي / آر.سي - 208"، وتابعت أنَّ المتعاقد الرئيس سيكون شركة "نورثروب غرومان".

الباحث في الشأن الأمني، الدكتور عماد علو، بيّن في حديث لـ"الصباح"، أنَّ "العقد الذي أعلن عنه (البنتاغون) لأغراض الدعم اللوجستي وإعادة التدريب والصيانة لنوعٍ محددٍ من الطائرات تستخدم لأغراض التدريب والاستطلاع، وهي طائرات بمروحيّة واحدة أدخلت إلى القوة الجويّة العراقيّة مع تأسيس الجيش العراقي بعد العام ٢٠٠٣"، وأوضح أنَّ "هذه الطائرات كانت خارج الخدمة وغير فعالة جراء العطلات التي حصلت بها نتيجة استخدامها فترات طويلة قبل وصول الطائرات النفاثة الحديثة للعراق".

التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأميركيّة في المجال العسكري سيأخذ مدى أكثر سعة في حال انتهاء أعمال اللجنة الفنيّة العسكريّة

ولفت، الى أنَّ "العقد يعيد الحياة لهذا النوع من الطائرات لفرض دعم وإسناد كليّة القوة الجويّة وتدريب الطيارين ليكونوا بمستوى الاستعداد القتالي".

وأضاف علو "يبدو أنَّ التعاون بين العراق والولايات المتحدة الأميركيّة في المجال العسكري سيأخذ مدى أكثر سعة في حال انتهاء أعمال اللجنة الفنيّة العسكريّة، وانتقال العراق والولايات المتحدة الأميركيّة إلى علاقة ثنائيّة في إطار تفعيل اتفاقيّة الإطار الستراتيجي"، وبيّن أن "ذلك سيشمل إعادة النظر لمستوى تسليح القوات المسلحة العراقيّة والأجهزة الأمنيّة من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة، وإرسال مدربين أميركيين تحت هذا العنوان".

وأكد، أنَّ "هذا المسار الذي ستذهب إليه حكومة السوداني، ينحو نحو تفعيل علاقة ثنائيّة فعّالة بين العراق والولايات المتحدة الأميركيّة".

من جانبه، يرى المحلل والكاتب السياسي علي البدر، في حديث لـ"الصباح"، أنَّ "العقد الجديد مع (البنتاغون) خطوة إيجابيّة، ويعدُّ دليلاً على حجم الشراكة والثقة التي اكتسبتها حكومة السوداني لدى الإدارة الأميركيّة، وقدرتها على استخدام تلك العقود في مشاريع الاستقرار في محاربة الإرهاب ومعالجة قضايا أمنيّة كبيرة في المنطقة"، مؤكداً أنَّ "الولايات المتحدة الأميركيّة باتت ترى بأنَّ أمن المنطقة مرهونٌ بأمن العراق منذ تسلّم حكومة السوداني مهام المسؤوليّة".

وأكد، أنَّ "حكومة السوداني تحاول أنْ توظفَ السلاح الموجود في خدمة مؤسسات الدولة، وأنَّ هذه الصفقة ممكن أنْ تحصّن السيادة وحالات الاضطراب، وتبعث برسائل تحذير لكل جهة ممكن أنْ تحاول العبث بأمن العراق، مفادها أنَّ هنالك قدراتٍ وإمكاناتٍ كبيرة أيضاً تسهمُ في تعزيز الشراكة بمساعدة الولايات المتحدة واستمرارها في تقديم المشورة الأمنيّة والاستخباراتيّة للعراق".

تنسيقٌ على مستوى عالٍ وصفحة جديدة من العلاقات

السوداني يحمل ملفات أمنية واقتصاديَّة وتنمويَّة إلى واشنطن

اشاد مراقبون بزيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الى واشنطن، والتي حمل فيها عدة ملفات في الامن والاقتصاد والطاقة.

وقال الاكاديمي والباحث بالشأن السياسي د. عبد العزيز العيساوي، لـ"الصباح": ان "زيارة السوداني مهمة لأكثر من سبب، فقد جاءت لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، واسست لشراكة بين العراق والولايات المتحدة".

بغداد: حيدر الجابر

واضاف العيساوي أنها "جاءت لتفعيل اتفاقية الاطار الستراتيجي وتجديدها وتحديثها في ظل تطورات مفصلية تشهدها المنطقة بعد احداث الايام الماضية"، مؤكداً أنها "أفضت إلى تفاهمات في مجال التنمية والاستثمار والاستفادة من التجارب الأميركية".

وتابع العيساوي ان "نجاح الزيارة واضح لان الاستقبال مميز وهو ما يشير الى مكانة العراق في الستراتيجية الاميركية، فقد نجح العراق في تسويق رؤيته للرأي العام العالمي"، مبيناً ان "العراق كان وسيطا بين دول فاعلة وهو اليوم شريك لأهم قطب في العالم من خلال ما اعلن عن شراكة بين بغداد وواشنطن".

ورأى ان "العراق يحاول ان يثبت قدرته على خلق ستراتيجية جديدة قادرة على التأثير في التطورات الحساسة والمفصلية التي تشهدها المنطقة، وقد حملت الزيارة رسالة ان العراق الديمقراطي فاعل اقليميا ومهم عالميا".

وأشار العيساوي الى "دور العراق المحوري على مستوى الاقليم، لأنه يريد ان يستثمر تجربته في مكافحة الارهاب نيابة عن دول العالم"، لافتاً الى ان "النجاح ضد الارهاب دفعه لرسم سياسته بالنظر لحجمه وتاريخه وحاضره، وقد تمكن من اظهار مكامن قوته الفعلية التي لا يمكن لاحد ان يتجاوزها او يتغاضى عنها". وختم العيساوي القول ان "هذا التوظيف لا يمكن ان يتم بشكل سليم اذا لم يكن هناك استخدام لادوات ستراتيجية، ومن خلال تواصل سابق بين الجانبين لانجاح الدبلوماسية العراقية التي تبدو في اعلى مستوياتها".

من جهته، قال الباحث بالشأن السياسي د. مجاشع التميمي لـ"الصباح": ان "زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الولايات المتحدة مهمة جدا لأنها تتناول تفعيل اتفاقية الإطار الستراتيجي وأيضا تطوير العلاقات الاقتصادية بين بغداد وواشنطن، ولا سيما في قضايا الطاقة وبالتحديد استثمار الغاز وطريق التنمية الدولي الذي سيربط الخليج باوروبا".

واضاف أن "مواضيع أخرى طرحت تتعلق بالجفاف خاصة الشركات الأمريكية المتخصصة التي تستثمر في الغاز إضافة إلى قضايا التعليم والثقافة وغيرها".

وتابع التميمي ان "الجانب الأميركي وعلى لسان مسؤولين حاليين وسابقين يعتبرون العراق ثقلا كبيرا في الشرق الاوسط ولا يمكن أن تستقر المنطقة بدون مشاركة فاعلة منه"، مبيناً ان "التعاون المستمر مع الولايات المتحدة سينعكس إيجابا على استقرار المنطقة وتنميتها، ولا سيما في هذه الظروف التي تشهد تصاعد الازمة بين إيران والكيان الصهيوني، حيث يمكن للعراق وشخص السوداني أن يكون له دور في تخفيف الازمة بما يمتلكه من علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الداعم الأول للكيان الغاصب".

وختم التميمي بالقول:"ان "السوداني رئيس حكومة منبثقة من الاطار التنسيقي الذي يمتلك علاقات جيدة مع إيران وهذا ما يعطيه قدرة على ممارسة دور الوسيط والفاعل في الازمة الراهنة".

زيارة السوداني إلى واشنطن ومسار العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة

د.احمد عدنان الميالي *

تعدُّ زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والوفد المرافق له الى واشنطن منعطفاً مهماً في مسار العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة، من خلال السعي الى تفعيل اتفاقيَّة الإطار الاستراتيجي والانتقال من فضاء الأمن الى الفضاءات الأخرى كالطاقة والاقتصاد والتعليم والصحة والاستثمار.

ركز السوداني في زيارته الى واشنطن على الشؤون المحليَّة، ولا سيما على مبادرات الخدمة العامة وخلق فرص العمل، وتشمل الزيارة العمل على جذب الشركات الأميركيَّة إلى قطاعي البنية التحتيَّة والخدمات والنظام المصرفي في العراق.

وعلى الرغم من أنَّ هذه الزيارة لم تركز بشكلٍ كبيرٍ على مجال الأمن والدفاع إلا أنها تبحث في مسألة متابعة الجهود لإعادة النظر في وجود قوات التحالف الدولي في العراق ومحاول فصل الساحة العراقيَّة عن الساحة السوريَّة، ضمن مهام التحالف لكنْ لم تكن هذه المباحثات ضمن الأجندة المباشرة للسوداني إنما ستوكل للجنة الثنائيَّة المشكلة لهذا الغرض، ويبدو أنَّ السوداني يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف الإقليميَّة والدوليَّة في هذا الجانب من حيث التناغم بشكل إيجابي إزاء التحديات الأمنيَّة للعراق وللأطراف الأخرى، ولهذا يسعى السوداني الى تقليص الوجود العسكري الأميركي تدريجياً وليس فجأة، وبذات الوقت، استطاع أنْ يواجه ضغوطاً متزايدة من فصائل المقاومة الرافضة للوجود الأميركي بهذا الخصوص، فضلاً عن عدم الانحياز لها في مسألة التمويل والدعم رغم أنَّها قوى أساسيَّة داخل تحالفه السياسي المعروف بالإطار التنسيقي.

تأتي هذه الزيارة أيضاً كإثباتٍ للجمهور الأميركي المتشكك أنَّ العراق شريكٌ مهمٌ، ليس في مجال الأمن بل في المجالات كافة.

وهذا واضحٌ من خلال تأكيده على تعاون حكومته مع شركات الطاقة العالميَّة (مثل توتال، وجنرال إلكتريك) وشبكات الطاقة الكهربائيَّة العالميَّة الأخرى، وسيتم التركيز بشكلٍ خاصٍ على تعاونه مع مبادرات وزارة الخزانة الأميركيَّة والاحتياطي الفيدرالي التي تهدف إلى إصلاح القطاع المالي في العراق بشكلٍ يعمل على تقوية ودعم الاقتصاد العراقي.

أما أجندة الرئيس بايدن والإدارة الأميركيَّة فهي تتمثل بتعزيز الشراكة مع العراق، من خلال التأكيد على أنَّ المصالح الأميركيَّة تتحقق بشكلٍ جيدٍ من خلال الاستمرار في الاستثمار في العراق من جهة ودعم القوات الأمنيَّة العراقيَّة بشكلٍ محترفٍ وقادرٍ من جهة أخرى ليتسنى لقوات التحالف الدولي الانسحاب التدريجي من العراق.

إنَّ هذا الاستثمار يتطلب تأكيداً والتزاماً من حكومة السوداني بأنَّ الدعم الأميركي الاستشاري والتدريبي والساند والمعدات اللازمة ستذهب للقوات العراقيَّة الرسميَّة حصراً.

إنَّ ما يدفع الإدارة الأميركيَّة للاستمرار بهذا النهج، اعتقادها أنَّ العراق لديه خطة عمل لتسريع الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وإصلاح قطاعه المصرفي من خلال إقامة المزيد من علاقات المراسلة مع البنوك الأجنبيَّة والعالميَّة واتخاذ خطوات لمواجهة المجموعات المسلحة التي يمكن أنْ تقوضَ هذه الجهود والتي أبدت مؤخراً دعمها للحكومة العراقيَّة في هذا الجانب.

إنَّ هذا التوجه الأميركي الداعم لحكومة السوداني رغم وجود تحديات ومطبات عديدة ناجمٌ من وجود تحديات بنيويَّة إقليميَّة ودوليَّة تتعلق بوجود إيران وروسيا والصين والمنافسة معها، وهذا لن يتمَّ حله بين عشيَّة وضحاها، فجزءٌ من تحقيق المصالح الأميركيَّة في منطقة الشرق الأوسط تقتضي أنْ تكون هنالك مشاركة مستمرة ومطردة لدمج العراق مع بقيَّة دول الشرق الأوسط ضمن الحلفاء والشركاء للولايات المتحدة وهذا أمرٌ ضروريٌ لتعزيز منطقة أكثر استقراراً وأماناً ومرونة بالنسبة للرؤية الأميركيَّة.

أخيراً يمكن القول إنَّ هذه الزيارة ممكن أنْ تحول مسار العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة نحو مرحلة تالية مختلفة باعتبار الطرفين شريكين يدخلان مرحلة جديدة من العلاقات الثنائيَّة، وإن كلا الطرفين يستطيعان تعميق الشراكة الاستراتيجيَّة المبنيَّة على المجالات والتدفقات والمصلح المختلفة. وليس فقط ضمن علاقة أمنيَّة عسكريَّة محضة.

* ***معاون عميد كليَّة العلوم السياسيَّة/ جامعة بغداد***

التقارب العراقي الأميركي.. ضرورة وطنيَّة

عبدالله حميد العتابي

منذ بداية ولايته في العشرين من كانون الأول 2021 شدَّدَ الرئيس الأميركي جو بايدن على إعادة بناء تحالفات وشراكات الولايات المتحدة التي تضررت بسبب سياسة سلفه دونالد ترامب بعد أنْ ألحقَ أضراراً كبيرة بتحالفات الولايات المتحدة وحلفائها حين طالبهم بتسديد فاتورة الخدمات الدفاعيَّة التي تقدمها الولايات المتحدة. وكرر الرئيس بايدن كثيراً أنَّه سيعمل على تنشيط وتحديث تحالفات وشراكات الولايات المتحدة حول العالم، وهذا يعني التحرك لإعادة بناء التحالفات القديمة وتفعيلها من جهة وبناء شراكات جديدة من جانب آخر. وفي ضوء زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني للولايات المتحدة ظهرت على مواقع التواصل الاجتماعي تساؤلات من قبيل ما جدوى التحالف مع الولايات المتحدة؟ وهل نحن بحاجة الى الولايات المتحدة؟ وهل نحن بحاجة الى استمرار العمل بمبادئ اتفاقيَّة الإطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين عام 2008 في ظل حكومة نوري المالكي الأولى؟

لا أغالي إذا قلت إنَّ الشراكة الاستراتيجيَّة بين بلادنا والولايات المتحدة وفي إطار اتفاقيَّة الإطار الاستراتيجي ستنظم العلاقات الدبلوماسيَّة والاستراتيجيَّة وستسهم في تحقيق مصالح البلدين على جميع المستويات واحترام سيادة واستقلال العراق. والحق نحن بحاجة ماسَّة الى خبرات الولايات المتحدة في كل مفاصل الاقتصاد والتكنولوجيا؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر حاجتنا فعليَّة للأميركيين في إنتاج الغاز الذي يخسره العراق سنوياً بحرق ما مقداره ملياران ونصف المليار من الدولارات. ليس هذا فحسب فإنَّ بلادنا بحاجة كبيرة للاستفادة من الشركات الأميركيَّة المتخصصة في حقل الطاقة الكهربائيَّة لإنتاج ثلاثين ألف ميغا واط. ولدينا أكثر من خمسين ألف مصنع تعطل إنتاجه بعد سقوط الصنم منذ العام 2003، ونحن بأمس الحاجة لإعادة تشغيلها واحتواء البطالة التي يعيشها شبابنا. ولا يمكن أنْ نحقق ذلك إلا بتوفير مناخ من الفرص الواعدة التي تستطيع الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بموجبها المساهمة في مشاريع التنمية الاستراتيجيَّة الكبرى في العراق سواء في طريق التنمية أو غيره، لا سيما في حقلي الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقميَّة ومشاريع اتحاديَّة أساسيَّة في مجالات النقل والاتصالات والزراعة والاستثمار في الموارد الطبيعيَّة ومفاصل مهمة من الصناعة التحويليَّة، فضلاً عن الإفادة من فرص التعليم العالي والحصول على مقاعد دراسيَّة في الجامعات الأميركيَّة وقبول المبتعثين في الدراسات التي تفيدنا في التنمية وتطوير الاقتصاد العراقي.

إنَّ نجاح السيد السوداني في تفعيل الجانب الاقتصادي من اتفاقيَّة الإطار الاستراتيجي نجاحٌ باهرٌ للعراق؛ لأنَّه سيسهم في بناء أساس اقتصادي مباشر للعلاقة بين بلدنا والولايات المتحدة وسيمنح العراق فرص الاستثمار المنتج بأولويَّة أولى تسبق الأولويات الأخرى بما في ذلك التأسيس لعلاقات بنكيَّة بين البلدين تدعم العلاقات التمويليَّة بين البلدين.

إنَّ بوادر زيارة السوداني في اعتقادي ستدشن مرحلة جديدة في العلاقات العراقيَّة الأميركيَّة، لا سيما أنَّ السوداني نجح بعد عامٍ ونصفٍ من عمر حكومته بإقناع الأميركيين أنَّه شخصيَّة عراقيَّة قابلة للتفاهم.

المصالح الوطنيَّة أوّلاً

عصام كاظم جري

الاقتصاد بأبسط صوره هو إدارة تقوم على تقليل النَّفقات، وتقوم على تجنُّب الإنفاق غير الضروريّ. وقالوا سابقاً عن المرء الناجح: أدار مُمْتلكاته باقتِصاد.

والاقتصاد هو: ما يوفِّر، أو ما يتجنَّب إنفاقُه. ووصف الاقتصاد أيضاً بمجموعة الوقائع المتعلِّقة بالإنتاج وتوزيعه واستِهلاكِه في مجموعة بشريَّة ما. ويجيء هنا بمعنى اقتصاد وطنيّ أو قوميّ. والاقتصاد اعتدال في الاستعمال، هو كسب، وهو تَوْفير. إن العمل على تحقيق المصالح الوطنيَّة صفة محمودة ومنفعة كبرى، مهما كانت مسؤوليَّة ونوعيَّة وموقع من يقوم بتلك العهدة، والمصالح بالعموم هي جمع لمفردة مصلحة، وهي المنفعة، والمصلحة كالمنفعة بالوزن والمعنى، المراد بها (لغة) جلب المنفعة، ودفع المضرة. لقد ظل الشعب العراقي يعاني من غياب المنافع بمجملها، فضلا عن شظف العيش وشح الحياة، حيث لاماء ولا كهرباء ولا دواء ولابنية تحتية لائقة تصلح للاستخدام البشري. ويقينا السبب وراء ذلك هو سياسة التقاطع، التي فرضتها الحكومات الرجعية السابقة واتخذتها طريقا لها، لقد تسلّطت تلك الحكومات على رقاب وأرزاق الناس، ولا أحد ينكر معاناة الشعب العراقي من تلك السياسة الممنهجة، التي جلبت ويلات المضرة مرات ومرات من خلال الحروب العبثية والفوضوية والحصارات الاقتصادية الظالمة والأليمة والسعي وراء الطائفية التي دفع ثمنها المواطن العراقي، لقد أسهمت سياسات التقاطع في إبعاد الوطن سياسيا وثقافيا واقتصاديا ورياضيا وفنيا وإعلاميا وعلميا ودوليا لأكثر من عقدين زمنيين، إن طموح كل مواطن عراقي هو العيش الكريم والرغيد، بعيدا عن مقاطعة هذه الجهة أو تلك، ولا يتم هذا الطموح بالمقاطعات وإنما بالمنفعة المتبادلة التي تفرضها الحكومات مع بقية الدول الأخرى، لاسيما الدول العظمى منها، فالتقاطعات حتما تؤدي إلى مضرة اقتصادية شاسعة.

هذه المقدمة تصلح للكتابة عن زيارة السيد رئيس الوزراء الأستاذ محمد شياع السوداني، مع الوفد الوزاري والاقتصادي ومجموعة من القطاع الخاص المرافق له لواشنطن قبل أيام قليلة. حقيقة نحن اليوم بحاجة إلى انفتاح اقتصادي يلائم تطلعات المواطن العراقي، انفتاح مع كل قارات العالم ولا أقول مع هذه الدولة أو تلك الدولة بدوافع عاطفية أو جهوية أو أثنية، نحن بحاجة إلى صولة اقتصادية واسعة مع بقية دول العالم كافة، لا سيما وأن البلد يعيش مرحلة مهمة جدا من الاستتباب الأمني، الذي عكس ظلاله على خريطة الوطن، ولا يتخلف اثنان بأنَّ المرحلة الأكثر أهميَّة بعد هذا الاستتباب الأمني هو محور البناء الاقتصادي.

نحن ننتظر أنْ تحقق هذه الجولة من المباحثات والحوارات ما يصبو إليه المواطن العراقي، ويا حبذا أنْ تتم مكاشفة الشعب العراقي بكل شفافيَّة وحرص عن مستقبل تلك الاتفافيات، ليتسنى للمواطن العراقي معرفة آلية التسهيلات والتعاون الاقتصادي مع أميركا. نحن على يقين تام بأن السيد رئيس الوزراء يتمتع برضا سياسيّ وشعبيّ، وهنا ليست من مسؤوليتي أنْ أطرحَ المزايا الشخصيَّة للسيد رئيس الوزراء، ولكن هذه المقبوليَّة السياسيَّة والشعبيَّة تعدُّ رصيداً كبيراً للانطلاق بالعراق نحو العالميَّة.

في وقتٍ مشوبٍ بالحذر، غادر رئيس وزراء العراق "السوداني" إلى الولايات المتحدة الأميركيّة، في زيارة طالما تأخرت بسبب الأحداث العالمية، والتي آخرها احداث غزة وارهاصاتها، التي انعكست على منطقة الشرق الأوسط، وأحالتها إلى كتلة ملتهبة من النيران تدور في المنطقة مخلفةً آثارًا لا تنسى.

د.يحيى حسين زامل

خطابان للمستقبل

ولذلك يمكن عَدّ هذه الزيارة في اطار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكملة لما انجزه رئيس الوزراء في مدة رئاسته للاصلاحات الاقتصادية، من قبيل السيطرة على المصارف والعملة ومحاسبة الفاسدين، والسياسية من جهة تقريب وجهات النظر للكتل والاحزاب السياسية وخصوصًا تفاهماته مع الأقليم، ومحاولات الحكومة حصر السلاح بيد الدولة، والمشاريع العمرانية في العديد من الانجازات، كالمجسرات وانشاء مشاريع الاسكان والبنى التحتية، وإعادة تأهيل الصناعة التي لم يسلط الإعلام الضوء عليها، كما نوّه بذلك رئيس الوزراء نفسه في خطاب سابق، ودعم الزراعة والمنتوج المحلي الذي ينافس المستورد بشكل كبير، لذلك بحسب بعض المراقبين سيواجه السوداني في الولايات المتحدة خطابًا ناعمًا من قبل رئيس الولايات المتحدة وكابينته الحكومية، نظرًا لما انجز في تلك المدة، وسيواجه خطابًا خشنًا بعض الشيء من قبل الكونغرس الاميركي، لبقاء بعض الملفات العالقة كالسياسية والاقتصادية والأمنية، لا سيّما مع بعض جيران العراق الاقليميين، وخضوع هذا الجار للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركيّة عليه، ولكن من المؤكد أن "السوداني" يمتلك الاجوبة المقنعة، التي تمنح الثقة له من قبل نفس الكونغرس والمجتمع الدولي، وذلك لما ابداه من حسن الأداء وصدق العمل في ادارة مفاصل الحكومة.

وفي الوقت نفسه سيلتقي رئيس الوزراء العراقي مع الجالية العراقية في الولايات المتحدة الأميركيّة، لغرض عرض وجهة نظره، وللاستماع الى وجهات نظر أبناء الجالية العراقية، وهذا ما يعزز وجهات النظر المتبادلة لتصحيح مسارات الحكومة، وجمع الآراء والاقتراحات الداخلية والخارجية، كمنهج كلي شامل يحيط بالواقع والعالم والعراق اليوم وما يواجه من احداث ووقائع سياسية واقتصادية وثقافية.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الزيارات تبدد العزلة عن العراق، الذي ظل لعقود طويلة في حصار اقتصادي وحروب خارجية وارهاب اعمى، عانت منه جميع مكونات المجتمع العراقي، ولعل في هذه الزيارة تبديد هذه الغيوم والمحن عن سماء العراق، ودعم اقتصادياته ومشاريعه التنموية والحضارية، خصوصًا أن الزيارة خالية من أي مسؤول أمني كبير، وهذا ما يعزز الاتجاه نحو تطوير المجتمع وتحقيق الشراكة الاقتصادية والثقافة وتطلعاتها للحاق بركب الدول المتقدمة، التي تحرص على تقديم التنمية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والأمن الاجتماعي.

ويجب الاعتراف انه منذ تسنم حكومة السوداني السلطة، فقد كان الهدوء والاستقرار هما السائدان في البلاد، كما أن الاستهدافات للبعثات الدبلوماسية أو القوات العسكرية قد تلاشت، والأمور في طور السيطرة بشكل تدريجي وتصاعدي، يعززه الواقع المستقر للاقتصاد وتأمين الحاجات والمتطلبات للمواطنين، سواء توفير الوظائف، أو تقديم الرعاية الاجتماعية، واحلال العدالة والسلم الاجتماعي.

ووفقاً لذلك يمكن أنْ تأتي هذه الزيارة بعوائد كبيرة للعراق، وذلك نتيجة تفاعله واحتكاكه في هذه الزيارة مع العالم، في حداثته وتطوره وتقدمه على جميع الاصعدة، ويمكن أن تأتي بشراكات عالميّة مع دول ومؤسسات كبرى، توفر خيارات وتطلعات مستقبليّة عراقيّة مهمة.

ما الجديد في البعد الاقتصادي لزيارة واشنطن؟

د. حامد رحيم

ترشح عن الزيارة الأخيرة للسيد رئيس مجلس الوزراء إلى الولايات المتحدة الأميركيّة مجموعة معطيات على الصعيد الاقتصادي، تبدو مألوفة ومطروقة في الزيارات السابقة للسادة رؤساء الوزراء السابقين له، اجتماعات مع رجال أعمال لقاءات بمنظمات أميركيّة تعنى بالشؤون الاقتصاديّة، وعودٌ بتقديم منح منها ما ستقدمه الشركة الأميركيّة لتمويل التنمية الدوليّة قرضاً بقيمة (50) مليون دولار، عبر وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدوليّة، لبنك العراق الوطني لتوسعة قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اجتماعات مع رجال أعمال عراقيين بروتوكولات تخص التبادل المعرفي ونقل الخبرات وغيرها، ربما شكلت إشادة الرئيس الأميركي بسياسات رئيس الوزراء الرامية الى تحقيق الاستقلاليّة في ملف الطاقة ومحاولاته لتحقيق الإصلاح المالي إضافة جديدة إلى حد ما.

يبدو للمراقب الاقتصادي لحدث الزيارة أنَّ بوصلة الاهتمام الأميركي ذاهبة باتجاه محورين، هما قطاع الطاقة في العراق والتأكيد على استقلاليته خصوصاً بالحث والدعم نحو استثمار الغاز الطبيعي والتأكيد على حقول إقليم كردستان الغازية، مع مباركة لجهود الربط الكهربائي مع دول الجوار (الخليج والأردن)، اما المحور الثاني فيتمثل بالقطاع المالي والمصرفي، وما يتضمنه هذا القطاع من مشكلات وتداخلات فكان الخطاب الأميركي باتجاه الإشادة بما أقدمت عليه الحكومة من إجراءات خلال المدة الماضية لمحاولة إعادة توصيف هذا القطاع على مستوى السياسات المالية المتبعة فيه، ومحاولات اتمتة العمل المالي وحوكمته، إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية بالشكل، الذي يساعدها على مواكبة التطور في العمل المالي، وكل ذلك تتصدره الدعوة لمكافحة الفساد في هذين القطاعين كشرط ضروري لإحراز أي تقدم.

على ضوء هذه المعطيات، يبدو واضحا للمحلل الاقتصادي اثر العوامل السياسية وطبيعة الصراع في المنطقة بين الأقطاب على تحديد بوصلة الاهتمام الأميركي في الملف الاقتصادي العراقي، فهناك تصريحات وتقارير طوال السنوات الماضية، تشير بشكل مباشر إلى ان الفاسد والخلل في العمل المالي للاقتصاد العراقي تمخض عنه مردود كبير نسبيا للدول المعاقبة من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة ناهيك عن حجم التجارة معها بالخصوص ايران، اضافة إلى ملف الطاقة واستيراد الغاز منها والذي شهدنا مؤخرا توقيع وزارة الكهرباء عقد لتوريد الغاز من ايران لمدة خمس سنوات.

التحدي القديم الجديد الذي تواجهه الحكومة العراقيّة تكمن بعملية الموازنة بين العلاقات الاقتصاديّة بين ايران، باعتبارها شريكا تجاريا بالمرتبة الثالثة من ناحية الأهمية، وظلال تأثيرها على الواقع الداخلي العراقي كبيرة جدا، والكفة الأخرى المتمثلة بالجانب الأميركي الداعم الأساس للنظام السياسي في العراق، إن هذا التحدي هو العامل الأساس في أغلب المشكلات، التي يعاني منها هذا القطاعان غياب القدرة الذاتية للحكومات العراقيّة المتعاقبة على تقديم مشروع ذاتي يطرح بقوة على طرفي الصراع (ايران والولايات المتحدة الأميركيّة)، ليمثل اجندة وطنية خاصة.

إن نجاح الحكومة الحالية في معالجة الملفات المهمة، وعلى رأسها قطاع الطاقة والقطاع المالي يكمن في استقلال كل اشكال الدعم المفترض تقديمها من أي طرف، مثل إجراءات اتمتة العمليات المالية والتواصل مع المصارف العالمية وحوكمة إجراءات النافذة وغيرها، وأن يكون هناك موقف واضح تجاه لوبيات الفساد، وتقديم صورة إلى الجانب الأميركي بأهمية العلاقة مع الجارة إيران، على أن تجير كل تلك العلاقات لمركزية القضية الاقتصاديّة العراقيّة، بمعنى أن تصل رسالة إلى الإيرانيين بأولويّة القضية الاقتصاديّة العراقيّة.

إنَّ القضية شاقةٌ وفق طبيعة الهشاشة، التي تمر بها الدولة العراقيّة لكنها شروطٌ لا بُدَّ منها لضمان أنْ تقود هذه الزيارة إلى نتائج مختلفة وألّا تمرّ مرور الكرام كسالفاتها.

التحوّلُ والشراكة.. أفقٌ جديدٌ في العلاقات العراقيَّة - الأميركيَّة

سيف ضياء

تشكّل زيارة السيد رئيس مجلس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، إلى واشنطن نقطة تحولٍ ومرحلة حاسمة في تاريخ العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأميركيّة، وذلك في ظلّ التوترات الإقليمية والدولية المستمرة، إذ يرى مراقبون ومحللون متخصصون في الشؤون العراقية إلى هذه الزيارة على أنها فرصة لإعادة تعريف العلاقات بشكل يُسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية لكلتا الدولتين، حيث إن هذه الزيارة تدشن عهدًا جديدًا من التعاون والتفاهم المتبادل بين البلدين، إذ يسعى السوداني لإثبات قدرة العراق على أن يكون شريكًا موثوقًا به، وقابلًا للتفاهم مع الجانب الأمريكي، خلال هذه الزيارة، تمت مناقشة عدة قضايا استراتيجية تشمل الأمن والاقتصاد والسياسة ، وكان من أبرز الموضوعات المطروحة تحديد جدول زمني ملموس للانسحاب الأمريكي من العراق، وهو يُعد خطوة بالغة الأهمية لتعزيز سيادة العراق واستقلاله السياسي والعسكري، كما ويتطلع العراق إلى تحقيق استقراره الداخلي، بدعم تكنولوجيا وتدريب عسكري يُمكن أن توفره الولايات المتحدة، علاوة على تعزيز القدرات القتالية للقوات العراقية، اما من الناحية الاقتصادية، تمت مناقشة تأثير العقوبات الأمريكية على المصارف العراقية وسبل التخفيف من وطأتها، كما تم بحث معضلة الديون العراقية وإيجاد حلول مستدامة لها، هذه القضايا الاقتصادية حيوية لضمان بناء بنية تحتية قوية وسوق مالية مستقرة في العراق، إضافة إلى ذلك، جاءت العلاقات مع إقليم كردستان العراق ضمن أولويات النقاش، إذ يُعد الإقليم شريكًا أساسيًا في العراق ، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى تسوية الأزمات المتكررة وتعزيز التفاهم بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، علاوة على ذلك، أكد العراق خلال الزيارة على موقفه الداعم للقضية الفلسطينية وضرورة إيقاف العنف في غزة، مشيرًا إلى مواقف العراق الثابتة تجاه حقوق الإنسان ودعم الاستقرار في المنطقة.

في نهاية المطاف يمكن القول: تُمثل زيارة محمد شياع السوداني، رئيس مجلس الوزراء العراقي، إلى واشنطن، خطوة بالغة الأهمية في تاريخ العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، إذ تناولت المحادثات عدة ملفات استراتيجية من شأنها تعزيز السيادة العراقية وتقوية العلاقات الثنائية ؛ حيث تمت مناقشة الأمن، الانسحاب الأميركي، التعاون العسكري، الأوضاع الاقتصادية، والعلاقات مع إقليم كردستان، بما يعكس رؤية مشتركة نحو عراق آمن ومستقر، هذه الزيارة تشير إلى التزام مستمر بأجندة شاملة تهدف إلى تعزيز التفاهم والتعاون في مرحلة مليئة بالتحديات الإقليمية والدوليّة.

بات من المنطقي جداً أنَّ زيارة أي رئيس وزراء عراقي إلى الولايات المتحدة الأميركيَّة، تعني قبولاً بالواقع السياسي الجديد للعراق، وعلى واشنطن أنْ تتعامل مع هذا الواقع ليس وفق رغبتها فحسب، بل هو إرادة سياسيَّة عبَّرت عن صوت الشارع العراقي، والذي جاء عبر صناديق الاقتراع، بالمقابل يدرك السيد السوداني أنَّ زيارته إذا لم يكن مرحباً بها في البيت الأبيض، فهذا يعني أنه سيواجه عقباتٍ كبيرة في سيرته وعمله السياسي والتنفيذي.

محمد حسن الساعدي

زيارة السوداني إلى واشنطن.. الدلالات والنتائج

لذلك بالفعل كانت الزيارة لافتة ومهمة وحظيت باهتمامٍ كبيرٍ من قبل الإدارة الأميركيَّة، من حيث الاستقبال والأهمية، إذ ترأس فيها السيد السوداني وفداً مهماً كان فيها على رأس طاولة المفاوضات.

تنظر القوى السياسية العراقيَّة إلى هذه الزيارة بعين الحذر، لأن نجاحها يعني انتقال العراق من مرحلة إلى مرحلة جديدة، خصوصاً مع وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأميركيَّة من العراق، أو الاتفاق على الخطوط العريضة لمهمة القوات الأميركيَّة القادمة، كما من المتوقع سيكون هناك رفع للعقوبات على بعض المصارف العراقيَّة المدرجة في القائمة السوداء الأميركيَّة، بالمقابل فإن واشنطن تنظر إلى الزيارة على انها خطوة استراتيجية في وضع العراق على طريق الاستقرار السياسي، خصوصاً مع الاستقرار الامني في البلاد والذي انعكس بصورة إيجابية على الوضع السياسي وتفعيل ملف الاستثمار والمشاريع العمرانية الكبرى، وربما سيكون دافعاً لواشنطن باتجاه تشجيع الشركات الأميركيَّة على الدخول إلى السوق العراقيَّة، خصوصاً في مجال الطاقة والكهرباء والبنى التحتية الأخرى، وهذا ما تعمل عليه بغداد لتكون نقطة توازن وتهدئة في منطقة الشرق الأوسط ولجميع الاطراف الاقليمية والدولية.

تنظر واشنطن للسيد السوداني على أنه شخصية سياسية، تجسد واقع وأحلام وتطلعات الشعب العراقي، ويبدو أنه نجح إلى حد ما داخلياً ويريد أن يتفوق أقليمياً ودولياً، ويثبت نجاحه في هذه الملفات المعقدة، ويعيد ثقة المجتمع الدولي بالعراق الجديد، ويعكس واقع الديمقراطية المنتجة، التي استطاعت أن تضع مبدأ التبادل السلمي للسلطة بعد سنوات من التفرد والظلم والديكتاتورية، وعكس صورة معقولة للحكم في العراق، ويحاول الآن أن يصل إلى الشبكات المعقدة للعلاقات الدولية بشكل عام، التي منها الولايات المتحدة الأميركيَّة، لذلك يدرك السيد السوداني أن زيارته فيها الكثير من المحطات المهمة، وأن يعمل جاهداً من أجل عكس صورة جيدة للحكم وللديمقراطية في البلاد.

الزيارة ستحقق هدفاً ومرحلة جديدة للشراكة الاستراتيجيَّة بين بغداد وواشنطن، والتي بالتأكيد ستكون الداعم لسيادة العراق واستقلالية قراره السياسي والسيادي، والتأكيد على إبعاده عن أي صراعٍ محتملٍ في المنطقة خصوصاً في ظل الصراع الدائر بين إيران وإسرائيل وبتدخل مباشر مع المجتمع الدولي، لذلك يدرك الجميع سواء القوى السياسيَّة أو حكومة السيد السوداني، أنَّ هناك عملاً مضنياً ومهماً ينتظره في إبعاد العراق من أنْ تكون أرضه ساحة حربٍ للآخرين، بل على العكس أن يكون طاولة للحوار وتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف المتصارعة، كما على الحكومة العراقيَّة فتح ملف علاقات العراق مع العالم، والبدء بإطلاق رسائل مطمئنة بأنَّ العراق بدأ يتعافى وقادرٌ على اتخاذ قراره بنفسه، بعيداً عن أي تأثير داخلي أو خارجي ممكن أنْ يؤثر في استقلاليَّة العراق السياسي والسياد.

الصباح

رئيس التحرير
أحمد عبد الحسين

ch.editor@alsabaah.iq

www.alsabaah.iq

ملحق خاص 16 صفحة

ملحق خاص عن زيارة رئيس الوزراء
محمد شياع السوداني الى أميركا

الخميس 18 نيسان 2024 العدد 5913 Thu. 18. Apr. 2024 Issue No. 5913